

حذروا «السكنية» والجهات المعنية من تجاهل المشكلات التي يعانون منها

## أهالي «جابر الأحمد» يطالبون بفحص مبانيهم «المتهاكلة»



جانب من الحضور



(أنور الكندري)

عدد من أصحاب البيوت في مدينة جابر الأحمد السكنية خلال تجمعهم

عادل الشنان

افتتح فريق عمل أهالي مدينة جابر الأحمد السكنية من أصحاب البيوت الحكومية ديوانهم أول من أمس في مؤتمر صحفي عقد في منزل عبد الرشيد ليكون مقرا لهم لتنظيم صفوفهم وإبداء آرائهم وتطلعاتهم للتغلب على مشاكل المنطقة التي يرون أنها نتجت بسبب تهاون جميع وزارات الدولة ذات الصلة وعلى رأسها المؤسسة العامة للرعاية السكنية، حيث أنهم يثرون القيام برفع دعاوى قضائية بشكل جماعي على بعض الأجهزة الحكومية استنادا إلى مواد القانون رقم 1993/47.

بداية قال مزعل الرشدي: «لقد بدأنا بتنظيم صفوفنا وإعداد فريق عملنا لخدمة أهالي المنطقة، وبفضل تضافر الجهود والتعاون والتكاتف استطعنا الوصول إلى أصحاب القرار والمطالبة بحقوقنا إلا أن ما حدث مؤخرا من تعدد لفرق مختلفة التوجهات كان لها الأثر السلبي على المنطقة بشكل عام بسبب قيام فريق آخر بمحاربتنا إعلاميا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاوله تشويه عملنا وأطروحاتنا وأفكارنا علما بأننا جميعا في فريقنا ليس لدينا أي نية إلى خوض غمار الانتخابات ولكن فقط نهدف بعملنا ابتغاء وجه الله تعالى بعمل الخير الذي يعود بالصالح العام على أهالي المنطقة جميعا دون استثناء خاصة أن منطقتنا تعاني مشاكل عديدة متنوعة لم يسبق وقوعها في أي منطقة أو مدينة جديدة تم إنشاؤها في البلاد».

أخطاء مرفوضة

وأضاف أن تعاون المؤسسة العامة للرعاية السكنية معهم «ضعيف جدا تجاه حجم وعدد المشاكل التي نعاني

### مزعل الرشدي:

لانية لدينا لخوض

غمار الانتخابات

وهناك من يحاولون

تشويه عملنا

تعاون «السكنية»

ضعيف جداً ونطالب

بلجنة محايدة

لفحص المباني

السن القانونية وليس لهم علاقة بما حدث. وتابع الرشدي أن المؤسسة تقوم بتأخير الدفعتين السادسة والسابعة بحجة التأكد من سلامة البناء وعدم تكرار الأخطاء وآخر وعودهم بشأنها هو منتصف شهر نوفمبر المقبل ونحن نتوقع الوقوع بنفس الأخطاء أو أكثر منها في ظل التراخي الذي تشهده المنطقة من رقابة على المقاول المنفذ للمشروع والذي نتج عنه انهيار أحد المنازل، لافتنا إلى أنهم لا يريدون تكرار

مشكلة منطقة الظهر وانهاير الأرضية، كما لا نريد مالا أو تعويضا وإنما فقط نريد أن نتمكن من تليق بنا وأسرا لذلك نطالب بلجنة محايدة لفحص البناء. وذكر الرشدي أن «أحد المحامين تبرع مشكورا برفع قضايا أمام المحاكم لعدد 35 مواطنا دون مقابل لذلك سنتجه إلى القضاء العادل حتى ينصفنا».

مشاكل بيئة

من جهته قال سعيد الهاجري «إن البيوت التي

### «السكنية» أجرت قرعة 337 قسيمة في جنوب المطالع

وقامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية صباح أمس بإجراء القرعة على الدفعه الحادية عشرة من القسام الحكومية في مشروع جنوب المطالع (N9) والتي تشمل على 313 قسيمة بمساحة 2م2 للمخصص لهم حتى تاريخ 2003/7/29 وما قبل. وتدعو المؤسسة المواطنين المهتمين بالقضية الإسكانية متابعة حساب المؤسسة الرسمي في مواقع في الإنستغرام (pahkwk) وحسابها في تويتر (Housinggovkw).

المستحقين لدخول هذه القرعة بناء على أولوية الطلب الإسكاني والتي وصل التخصيص لها حتى تاريخ 2003/5/12 وما قبل. والجدير بالذكر أن اليوم الخميس

وطلبنا توفير دوريات ونقاط أمنية خاصة بعد غروب الشمس وقلنا إن المنطقة تعاني من عمالة سائبة لا بد من احتوائها على أقل تقدير في الفترة المسائية، وأيضا وعدونا ولم ينفذوا وعودهم، مضيفا «أنتنا كفريق عمل أعطى من وقته وجهده من أجل المصلحة العامة نعاني من مضايقات وكلام يثار هنا وهناك جعل بيئة عملنا غير صالحة إطلاقا لمساعينا ونحركاتنا».

أما خالد العنزي فذكر أنهم حينما تطوعوا للعمل لخدمة المنطقة وأهلها وشكلوا فريق العمل كان من منطلق وصاية رسولنا الكريم ﷺ بالجار، وأضاف «أنا شخصيا أريد أن أحظى بالجار الطيب، لكن ما وجدته في الاعتصام الأخير جاء خلاف ذلك من حيث ظهور أصوات من الجيران أهالي المنطقة تقول خلاف الواقع متغاضين عن قول الحق في ما تعرض له المنطقة من سرقات ونقص حاد في الخدمات العامة بمختلف أنواعها وعدم وجود محطة وقود أو شركات اتصالات».

### الهاجري: بيوتنا

لا ترقى للسكن

وغير مطابقة

للمواصفات

العالمية

عبدالله الرشدي:

بعد 20 عاماً من

الانتظار نكافأ

ببيوت موادها رديئة

ومتهاكلة

تسلماتها لا ترقى للسكن نهائيا وهذا أمر مخالف للقانون رقم 47/1993 الذي نص في المادة رقم 9 على أن تكون البيوت مطابقة للمواصفات العالمية للبناء من خلال الدراسات العالمية وانتقاء أجودها وحسب قياسات معينة معروفة عالميا أيضا، وليس كما هو واقع الحال منطقة باكلمها تعتبر مؤقتة وليست دائمة وتعاني مشاكل بيئية خاصة بوصول مصبات نهاية جون الكويت بما تحويه من قاذورات وحشرات وخلافه، وأيضا وجود منطقة برية تفصل الشاليهات عن الأهالي».

بدوره قال عبدالله الرشدي: «بعد انتظار 20 عاما نكافأ ببيوت رديئة المستوى وبجالة يرفي لها وذات صيانة متهاكلة ومنطقة تفقد الخدمات والأمان وأمسائلها تتفاقم يوميا على مرأى وسماع المسؤولين ولا حياة لمن تنادي حتى وصل بنا الحال أن نخطت والسراقات للوايرت ووصلت للابواب والشبابيك والأجهزة الكهربائية وقد خاطبنا مديرية الأمن بهذا الشأن

إنجاز 97% من أعمال مشروع مبنى العاصمة التعليمية بتكلفة بلغت 6,9 ملايين دينار

## لا تدوير بين قياديي «الأشغال» في الوقت الراهن



م.عواطف الغنيم وم. رنا الفارس خلال الجولة في مشروع منطقة العاصمة التعليمية (هاني عبدالله)

العاصمة التعليمية الجديد يتميز بأنه من أوائل المشاريع التي تنفذ فيه وزارة الأشغال بحد «المبنى الذكي»، مؤكدا أن جميع مشاريع الوزارة الإنشائية الحالية تحمل هذه الصفة. وأوضح أن هذا المشروع يحاكي طبيعة الجهة المستفيدة أو المشغلة له بمعنى أن التعامل مع الطاقة يكون بشكل ذكي ومثال ذلك التكيف حيث يتم تشغيل كل غرفة أو كل مكان بما يتناسب مع الطاقة التي يحتاجها وفترات العمل المطلوبة للمكان وكذلك بالنسبة للاضاءة الداخلية والخارجية وأجهزة الكمبيوتر.

وبين أن هذا التحكم يتم عن طريق غرفة تحكم رئيسية وهناك أيضا تحكم لكبار المسؤولين في المبنى يمكنهم من التحكم في أكثر من امر حتى وهم خارجة. بدوره، قال مهندس المشروع راشد العازمي ان المشروع تم الانتهاء منه وجر حاليا التشغيل التجريبي والتأكد من المعدات الموجودة به إذا ما كانت صالحة أم لا، مبينا أنه تم ادخال التيار للمبنى منذ شهر تقريبا. وذكر ان التشغيل التجريبي سيستغرق مدة اسبوعين إلى 3 أسابيع وبعدها سيتم تشكيل لجنة تسليم ابتدائي للمشروع ومن ثم يتم تسليمه للجهة المستفيدة.

بإستكمال الأعمال. وعن الملاحظات في مشروع مبنى منطقة حولي التعليمية، قالت ان كل مبنى ملاحظات ولكنها في ذلك المشروع ليست جوهرية ويتم استيفاؤها من قبل المقاول ثم يتم الاستلام النهائي، موضحة أنه في التسليم المبني يمكن للجهة المستفيدة إعطاء ملاحظات يقوم المقاول بعملها عند الاستلام النهائي.

وحول مشاريع التأهيل التي تقوم بها الوزارة للجهات الحكومية الأخرى، ذكرت م.الغنيم أن الوزارة ليست مسؤولة عن الصيانة وأنها تقوم بإنشاء مبان جديدة للجهات الحكومية بناء على طلبها بشرط أن توافق على المساحة المخصصة وأن تكون الأرض خالية من العوائق فضلا عن تقديم الاحتياجات المطلوبة في تصميم المبنى.

وفيما يخص توقيع عقد إعادة تأهيل مسجد الإمام الصادق، قالت أنه لم يوقع حتى الآن والوزارة بصدد وضع مواصفات محددة قبل التوقيع، حيث إنه تم وضع بند في العقد ينص على إعادة الوضع كما كان عليه المسجد في السابق وبالتالي لا بد من وضع مواصفات محددة للتأكد من قيام المقاول بالتفصيل. من جانبه، قال مدير إدارة التصميم بالوزارة أيمن الموسوي ان مبنى منطقة

فرج ناصر

نفت ووكالة وزارة الأشغال م.عواطف الغنيم وجود أي تدوير بين قياديي الوزارة في الوقت الحالي. وأعلنت م.الغنيم عن إنجاز 97% من أعمال مشروع إنشاء مبنى منطقة العاصمة التعليمية التابع لوزارة التربية، مضيفة أنه يتم الآن تشغيل المشروع للتأكد من سلامة كل الأمور ثم ستقوم الوزارة بالاستلام المبني له من المقاول وتسليمه لوزارة التربية.

وقالت م.الغنيم - في تصريح صحفي على هامش جولة تفقدية قامت بها أمس للمشروع - أن تكلفة المشروع بلغت 6,9 ملايين دينار بمساحة 5500 متر مربع ومساحة بناء بلغت 26 ألف متر مربع، مشيرة إلى ان البناء يتكون من 22 طابقاً منها سردابان ومواقف للسيارات وملجأ ومسرح لاستخدام الجهة المستفيدة.

وأضافت أن المشروع يعتبر نموذجيا حيث يوجد منه مشروعان مماثلان في محافظتي حولي ومبارك الكبير وجر تشغيلهما والتأكد من جميع الأمور تمهيدا لاستلام الوزارة ابتدائيا لهما خلال الفترة المقبلة.

وبينت أن سبب التأخر في إنجاز هذا المشروع لبعض الوقت كان تعثر المقاول الرئيسي، مشيرة إلى أن وزارة الأشغال قامت بسحب المشروع منه وإسناده إلى مقاول آخر قام



م.عواطف الغنيم متحدة إلى الزميل فرج ناصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِإِذْنِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
مُسْتَقَدِّمًا لِقَدْرِهِ الْعَظِيمِ

# مُشْرَكَةُ الدَّرَةِ العُقَارِيَّةِ

شركة الدرة الوطنية العقارية  
AL-DURRA NATIONAL REAL ESTATE CO.

## أعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين في شركة الدرة الوطنية العقارية وشركاتها التابعة يتقدمون من السيد/ فيصل عبد العزيز النصار رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي بأحر التعازي القلبية والمواساة لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى عمه عبد العزيز أحمد عبد العزيز النصار

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَارْحَمْ رَحِيمًا